

**مسابقة في مادة الاقتصاد**  
**( باللغة العربيّة )**  
**المدة: ثلاث ساعات**

الاسم: .....

الرقم: .....

المجموعة الإلزامية: استعمال مفاهيم وتقنيات اقتصادية ( ٨ علامات)

(علامتان)

١- انسُخِ الجدول الآتي على ورقة الإجابة،  
املاً خاناته الفارغة بالعبارات المناسبة:

المشكلة	سياسة ملائمة للمعالجة	إجراء مناسب ضمن هذه السياسة
حُدوث تَضخّم مالي بسبب زيادة الرواتب والأجور		
ارتفاع درجة تمرکز المداخل		
انخفاض مستوى كفاءة اليد العاملة		
ارتفاع مُعدّل الأمية وانخفاض العمر المُتوقّع عند الولادة.		

٢- قرّرت إدارة الموارد البشرية في إحدى الشركات تقديم وجبات غذائية يومية لعمّال قسم الصيانة الذين يؤمنون ساعات عمل إضافية.

(٠,٢٥ علامة)

١,٢ - حدّد طبيعة هذا القرار.

(٠,٥ علامة)

٢,٢ - استنتج نوع التحفيز الذي اعتمدته هذه الشركة.

(٠,٢٥ علامة)

٣,٢ - اختر الحاجة التي تمّ إشباعها وفقاً لهرم الحاجات عند ماسلو من ما يلي:

(الحاجات الفسيولوجية - الأمان - الإنتماء والتعاطف - التقدير والإحترام - تحقيق الذات).

٣- اعتمدت إحدى الدول نظاماً اقتصادياً يهدف إلى إزالة الطبقات الاجتماعية وتحقيق المساواة بين الناس على كافة الصعد.

(٠,٥ علامة)

١,٣ - اختر النظام الاقتصادي المعتمد في هذه الدولة من المعطيات التالية:

- الليبرالي الكلاسيكي.

- الماركسي اللينيني.

- النيو ليبرالي.

(٠,٥ علامة)

٢,٣ - حدّد المبدأ الذي يُحقّق الهدف المرجو.

٤- يرغب أحد المستثمرين الاستثمار في إنتاج طاولات. وقد أظهرت البيانات المتاحة لدراسة الجدوى الاقتصادية ما يلي:

- قيمة المبيعات = ١٤,٠٠٠,٠٠٠ و.ن. - الكلفة الثابتة الاجمالية = ٢,٤٠٠,٠٠٠ و.ن.
- الطاقة الإنتاجية القصوى = ٢٠,٠٠٠ طولة. - الكلفة المتغيرة للطولة الواحدة = ٥٠٠ و.ن.

١,٤ - احتسب سعر مبيع السلعة.

برهن أن عتبة الربحية لهذا المشروع تساوي ١٢,٠٠٠ طولة.

٢,٤ - احتسب كمية الإنتاج في حال أنتجت الشركة ٤٠% من الطاقة القصوى

للإنتاج.

حدد إذا ما كانت المنشأة في وضعية ربح أو خسارة عند هذه الكمية من

الإنتاج.

علل إجابتك.

٥- تمثل الكلفة الكلية لشركة معينة المعادلة الآتية:  $K = 0,4N + 250 + 100$

وأن سعر السوق يتمثل بالمعادلة الآتية:  $S = 20N + 80$

١,٥ - احتسب، عند كمية إنتاج  $N = 8$  وحدات، كلاً من:

- الكلفة الثابتة الوسطية.

- الكلفة المتغيرة الوسطية.

- الكلفة الحدية.

٢,٥ - احتسب الكمية التي تُحقّق للمنشأة أقصى ربح ممكن. (يتحقّق الربح الأقصى

عند تساوي الكلفة الحدية مع سعر السوق).

٦- إذا انطلقنا من اقتصاد منعزل عن الخارج وحيث لا تتدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية،

يرتبط الاستهلاك الإجمالي (إس) للأسر بالدخل بحسب الدالة الآتية:  $S = 0,7D + 25$

ويرتبط استثمار المنشأة الاقتصادية بمعدل الفائدة (ف) بحسب الدالة الآتية:  $F = 25 + 6$

(علماً أن قيمة الاستثمار وقيمة الدخل هي بالوحدات النقدية)

١,٦ - احتسب قيمة الاستثمار إذا كان معدل الفائدة (ف) ٤%.

٢,٦ - حدد قيمة الدخل انطلاقاً من التوازن بين الاستثمار والادخار (الاستثمار = الإدخار).

اختر واحدة من المجموعتين التاليتين :

## المجموعة الاختيارية الأولى: تحليل مستندات اقتصادية (١٢ علامة)

### مستند رقم (١):

إنّ العوامل المعيقة للاستثمار في لبنان تدور حول محاور متعدّدة، أهمّها:

١. عدم الاستقرار السياسي والأمني على مختلف الأصعدة.

٢. تراجع كبير في الانتاجية في المؤسسات والإدارات العامّة، وخاصّة المتعلقة بإدارة بعض النشاطات الاقتصادية رغم الأعباء الماليّة الهائلة.

٣. انخفضت قدرة الخزينة على تمويل الاستثمارات في البنى التحتيّة والتي يتولاها القطاع العام، وفي مواجهة ضعف البنى التحتيّة يضطرّ اللبنانيون إلى تأمين هذه الحاجات من استثماراتهم الخاصّة.

٤. تراجع التّموّ الاقتصادي في لبنان بشكل مقلق في السنوات الأربع الاخيرة، وبانت اليوم نسبته تتراوح بين ١% و ٢% بعد أن وصل إلى حوالي ١٠% في السنوات السابقة.

المصدر: نهوض لبنان نحو دولة الإنماء-٢٠١٦

### ١- بالعودة الى المستند رقم (١):

١,١ - استخرج المشكلة التي تعاني منها المؤسسات والإدارات العامّة في لبنان. (٥,٠ علامة)

٢,١ - حدّد نوع البطالة الذي يمكن أن يؤدي إلى هذه المشكلة. (٥,٠ علامة)

٢ - حدّد المرحلة من الدورة الاقتصادية التي يشير إليها المستند رقم (١). (علامة واحدة)

علّل إجابتك بدلالة من المستند.

ملاحظة: (مراحل الدورة الاقتصادية: التّموّ الاقتصادي، إنكماش أو كساد، عودة التّموّ).

### مستند رقم (٢):

نشر البنك الدولي مؤخرًا دراسة أعدتها «مجموعة البنك الدولي»، في إطار اتفاقية الشراكة الموقّعة مع الحكومة اللبنانيّة، تحدّثت عن واقع سوق العمل في لبنان، وعدم قدرته على استيعاب الأعداد المتزايدة من طلبات التّوظيف، الأمر الذي يرفع من نسب البطالة ويضعف من عدد العاطلين عن العمل.

إنّ واقع أرباب العمل في لبنان، الذين يعانون من ارتفاع كلفة الإنتاج، أسهم في زيادة نسبة البطالة بين اللبنانيين ودفع الكثير من الخريجين منهم إلى البحث عن فرص عمل خارج لبنان.

(...) ويظهر ذلك أن أزمة سوق العمل المجسّدة بتراجع فرص العمل كامنّة أسبابها في الأزمة التي تعاني منها قطاعات الإنتاج، وهذه الأسباب تعود حسب الخبراء الاقتصاديين إلى العوامل الآتية:

العامل الأوّل: غياب سياسة حكوميّة توفّر الدّعم للإنتاج الوطني لناحية تأمين الحماية من المنافسة الخارجيّة.

العامل الثّاني: انتهاج الحكومات اللبنانيّة المتعاقبة، سياسات رأسماليّة ريعيّة (تولّد مداخيل) بعيدة عن دعم قطاعات الاقتصاد الحقيقي المنتج، وذلك بالعمل على توفير الظروف المناسبة لأصحاب الأموال من اللبنانيين وغير اللبنانيين للاستثمار في قطاعات الاقتصاد الريعي غير المنتج.

العامل الثّالث: ارتفاع أكلاف الخدمات العامّة بسبب الانقطاع المستمرّ للتّيّار الكهربائي لفترات طويلة، وكذلك المياه.

المصدر: لبنان وخطر استفحال البطالة ١٧ ايلول ٢٠١٦

٣- بالعودة الى المستند رقم (٢):

- ١,٣ - استخرج المشكلة الاقتصادية التي يعاني منها أرباب العمل في لبنان. (علامة ٠,٥)
- ٢,٣ - استنتج نوع البطالة الواردة في هذا المستند، معلاً اجابتك بدلالة. (علامة واحدة)
- ٣,٣ - اشرح الرابط بين المشكلة المستخرجة ونوع البطالة. (علامة واحدة)
- ٤ - استنتج انعكاساً ديموغرافياً للبطالة، وحدّد نتيجة اقتصادية سلبية له. (علامة واحدة)
- ٥ - حدّد وسيلة يمكن للدولة أن تعتمد عليها لحماية الإنتاج الوطني من المنافسة الخارجية. (علامة واحدة)
- بين تأثير هذه الوسيلة على التبادل التجاري مع الخارج.

**مستند رقم (٣):**

تعاني المالية العامة من عجز مُزمن وعميق يهدّد الاستقرار المالي والاقتصادي والاجتماعي خصوصاً أنّه تفاقم في السنوات الأخيرة ليصل الى نسبة ٥,٩ % من الناتج المحلي في العام ٢٠١٣ نتيجة الإنفاق العشوائي وتباطؤ المداخيل، ثم وصل العجز في العام ٢٠١٤ الى ٦,٢% وحوالي ٨,٥٦% في العام ٢٠١٥. (... ) إنّ السياسة الضريبية ضعيفة الفعالية واقتصر هدفها في البحث عن مصادر لزيادة إيراداتها دون الالتفات إلى انعكاسات سياستها اقتصادياً واجتماعياً.

**المصدر:** نهوض لبنان نحو دولة الإنماء - ٢٠١٦

٦- ورد في المستند رقم (١): " انخفضت قدرة الخزينة على تمويل الاستثمارات في البنى التحتية "

- ١,٦ - استخرج من المستند رقم (٣) سببين أدّى الى هذا الواقع. (علامة ٠,٥)
- ٢,٦ - أربط بين انخفاض الاستثمارات في البنى التحتية والمرحلة من الدورة الاقتصادية التي يشير إليها المستند رقم (١). (علامة واحدة)

٧- بالعودة إلى المستندات أعلاه، أكتب نصّاً تقترح فيه:

- سياسة ملائمة لمعالجة المشكلتين الاقتصادية والاجتماعية معاً.
- وسيلتين ضمنها، رابطاً بين الوسيلتين ومعالجة كلّ من المشكلتين.
- سياسة بنويّة ملائمة لمعالجة مشكلة الإدارات العامة ومشكلة العجز المالي معاً.
- وسيلتين ضمنها، رابطاً بين هاتين الوسيلتين و معالجة كلّ من المشكلتين.

مستند رقم (١):

صرّح مسؤول في وزارة الزراعة أنّ كلفة الإنتاج الزراعي في لبنان عالية جدًّا، خصوصًا إذا ما قورنت بكلفة الإنتاج في سوريا ومصر. فأسعار الطاقة غير مدعومة من قبل الدولة، «عكس دول الجوار»، ونسبة المكننة متدنّية جدًّا، وحالة البنى التحتية متردّية، «ولا استثمارات طويلة الأمد في أنظمة الريّ والطرق الزراعية والسدود، ولا أسواق جملة حقيقية»، وترفع الاحتكارات كلفة مدخلات الإنتاج كافة. في تسويق الإنتاج الزراعي مشكلة أساسية أيضًا، فمعظم الأرباح تذهب إلى التجار، وللمزارع الحصّة الأصغر من سعر السلعة الزراعيّة النهائي، إذ تبلغ حصّته حوالي ٢٠% والباقي «للسماسرة». ويؤكد المسؤول أنّ «المستثمرين لا يتقنون بالزراعة، ويذهبون إلى الربح العالي السريع»، مشيرًا إلى أنّ «حصّة القطاع الزراعي من التّسليفات المصرفية حوالي ٠,٦%، وحصّته من الاستثمارات الخارجية المباشرة حوالي ٤٨,٠%».

المصدر: مجتمع واقتصاد العدد ٢٢٢٤ الاثنين ١٦ شباط ٢٠١٤

مستند رقم (٢):

إنّ الصّناعة تعاني من مشاكل عديدة، منها:  
- ارتفاع الكلفة: أسعار العقارات التي تنشأ عليها المصانع مرتفعة، وأسعار الطّاقة المستعملة في الإنتاج (المازوت أو الغاز أو الفيول) مرتفعة أيضًا، وكلفة العمالة مرتفعة. هناك أيضًا كلفة البيروقراطية وأسعار المواد الأولية التي في غالبيتها تستورد من الخارج.  
- الاتفاقيات التجاريّة مع الخارج: على مرّ السّنوات، وقّع لبنان اتفاقيات تجاريّة مع الدّول العربيّة ومع الاتّحاد الأوروبي ... إنّ لبنان «لم ينلّ من هذه الاتفاقيات إلاّ نقصًا في الصادرات وزيادة في الواردات»

المصدر: مجتمع واقتصاد العدد ٢٦٠٥ الاربعاء ٣ حزيران ٢٠١٥

بالاعتماد على معلوماتك المُكتسبة وعلى ما وردَ في المُستندين أعلاه، أكتب موضوعًا تناقش فيه:

- خمس مشاكل يعاني منها القطاع الزراعي في لبنان، محدّدًا نتيجة اقتصادية لكلّ مشكلة، وإجراء ملائمًا لتخطّي كلّ منها.
- مشكلتين يعاني منهما القطاع الصناعي في لبنان، محدّدًا نتيجة اقتصادية لكلّ مشكلة، وإجراء ملائمًا لتخطّي كلّ منهما.
- شارحًا نتائج تطبيق كلّ هذه الاجراءات مجتمعةً على القطاعين الزراعي والصناعي.